الإطار التحليلي للتنمية المستدامة وتطبيقاته على الدول العربية

ملخص

تتميز التنمية المستدامة بأنها متعددة الأبعاد ومتشابكة الآليات اللازمة لتحقيقها مما يستدعي توفر الإرادة وتضافر الجهود سواء بين مختلف الدول على المستوى العالمي أو بين مختلف المستويات المجتمعية على المستوى المحلي. إن أهم العوائق التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية هو افتقارها للإمكانيات المادية والتقنية والبشرية وآليات التخطيط والتنفيذ اللازمة لذلك.

نحاول في هذه الدراسة إبراز المحاور الأساسية لمفهوم التنمية المستدامة، وأسس تقييمها، مع الإشارة إلى حالة الدول العربية.

د. مرداوي كمال
أ. حبيبة شعور
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة الجزائر

Résumé

Le développement durable est un phénomène complexe et multidimensionnel. Pour l'atteindre, des efforts concertés seraient nécessaires entre les différents pays au niveau mondial, et entre les différentes composantes de la société au niveau local.

Les plus importants obstacles qui empêchent la réalisation du développement durable dans les pays en développement sont le manque de moyens matériels et techniques, l'incompétence de ressources humaines, ainsi que l'absence d'une planification rationnelle. Prenant comme objet d' étude le cas des pays arabes, cet article tente de mettre en évidence les principaux axes du concept du développement durable et les outils de son évaluation dans les pays concernés.

مقدمة

بالرغم من أن البعض يعتبر التنمية المستدامة عقبة وضعتها الدول المتقدمة في طريق الدول النامية لإعاقة تنميتها وتأخير لحاقها بركب التطور والنمو، لما تحتويه من قيود ومعايير مكلّفة ومستحيلة المنال في بعض الأحيان من طرف الدول النامية ، فإنها تنطوي على نظرة أكثر إنسانية وأكثر مثالية في استغلال الموارد المادية والبشرية على حد سواء ثم توزيع الخيرات الناتجة عن هذا الاستغلال توزيعا أكثر شمولا وعدلا.

سنحاول في هذه الدراسة إسقاط هذا المفهوم على واقع الدول العربية من خلال عرضنا لمجموعة من المحاور تتمثل في مفهوم و أبعاد التنمية المستدامة، الإطار التحليلي للتنمية المستدامة، ثمّ تقييم الوضع الراهن للدول العربية من منظور المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2010.

أوّلا - مفهوم و أبعاد التنمية المستدامة

1- التعريف بالتنمية المستدامة:

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية، وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى. فخلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد حيث أنها كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي وكانت في نظر بعض الاقتصاديين عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم. وكانت خلال عقد الستينات تعني مدى قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان. وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء وارتفاع معدلات البطالة، فقد أعيد تعريف مفهوم التنمية في منتصف السبعينات لتصبح عملية تخفيض أو القضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة ...، وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي. وقد أصبحت في مرحلة لاحقة، تعني النهوض الشامل للمجتمع بأسره، من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته وشعوره الإنساني وتوفير حرية الاختيار. لقد ربط آرثر لويس بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار قائلا: " حيث أن فائدة النمو الاقتصادي ليس في أن الثروة تزيد سعادة الإنسان، بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال اختياره الإنساني" (1).

لذلك يعتبر الاقتصادي أمارتيا سان: أن المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي (الحرية من الفقر مثلا) أو الحرية بمعناها الإيجابي (كحرية المرء في اختيار نوع الحياة التي يرغب فيها) (2).

لقد شهدت الدول النامية تدهوراً في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي ومن ثم إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية. نتيجة لذلك، أصبح هناك اهتمام بمفهوم التنمية الذي يعكس أبعاداً بيئية وبشرية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستدامة. هذه التنمية التي لا تهتمّ بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فقط، بل وكذلك بتوازن هذه الأبعاد المختلفة (3). تركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها، كما ترتكز أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل (4).

2 - الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية:

ليس المقصود بالمفهوم الواسع للتنمية التقليل من شأن النمو الاقتصادي أو اعتباره هدفا من أهداف التنمية، فالنمو الاقتصادي عنصر أساسي من عناصر التنمية ومكون أساسي من مكوناتها. لكن، لا ينبغي الخلط بين التنمية الاقتصادية Le développement والنمو الاقتصادي La croissance، حيث يتم النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه ضروري للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية وبالتالي للحيلولة دون مزيد من التدهور في البيئة. لكن القضية هي قضية نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية من الملاكين الرأسماليين. فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة (5).

3 – مقومات و مبادئ التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة كمفهوم على ركائز أساسية، يحتل فيها كلّ من الإنسان، العدل والتقنية مكانة خاصة.

أ - مكانة الإنسان ضمن مفهوم التنمية المستدامة:

يشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة من طرف مختلف المنظمات والجهات المختصة، فالتنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية. وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن "الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية". وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

ب– مكانة التكنولوجيا في مفهوم التنمية المستدامة: كما أفاض بعض المؤلفين في توسيع مفهوم التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.

ج– مكانة العدالة في مفهوم التنمية المستدامة: العنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة. فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية ولا تراعي قوى السوق هذه المصالح. أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على "الخيرات" الاجتماعية والاقتصادية. فالعالم يعيش منذ أواسط عقد السبعينات تحت هيمنة مطلقة للرأسمال المالي العالمي

(الشركات متعددة الجنسيات خاصة) الذي يكرس تفاوتا صارخا بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول. لذلك فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف (6).

نستخلص مما سبق أن التنمية المستدامة تنمية تعتمد المبادئ التالية:

- تنمية على المدى البعيد.
- أنها تنمية شاملة.
- تنمية اقتصادية تهتم بالرأسمال المادي.
- تنمية اجتماعية تهتم بالرأسمال البشري.
- تنمية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر البيئية أي المحافظة على الرأسمال البيئي (7).

4- أبعاد التنمية المستدامة:

ممّا تقدّم يتضّح أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها بشكل يجعلها جميعا قادرة على تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية:

-**البعد الاقتصادي:** التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

أ- تحديد حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية ضمن إطار معقول.
ب- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية خاصة بالنسبة للدول المتقدمة.
ج- التقليل من التلوث ومعالجته حيث تعود المسؤولية الكبرى هنا على البلدان المتقدمة.
و- المساواة في توزيع الموارد.
ز- الحد من التفاوت في المداخيل.
ح- تقليص الإنفاق العسكري.
هـ- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة تركز على تخفيض مستويات الفقر وتقليص التبعية.

- **البعد الإنساني أو الاجتماعي:** فالتنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي تسعى إلى:

أ- تحقيق الاستخدام الكامل للمواد البشرية.
ب- توفير وتحسين خدمات الصحة والتعليم لجميع فئات المجتمع.
ج- اعتماد أسلوب الحكم الراشد.
د- إعطاء أهمية لدور المرأة في التنمية.
هـ- إحداث توازن في توزيع السكان.
و- استقرار النمو الديمغرافي.

البعد البيئي: أما في بعدها البيئي فإن التنمية المستدامة تهدف إلى:

أ- الحد من إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصايد.
ب- حماية الموارد الطبيعية.

ج- صيانة المياه.
د- تقليص تدمير ملاجئ الأنواع البيولوجية.
هـ- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

البعد التكنولوجي: وفي بعدها التكنولوجي فهي تسعى إلى:
أ- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية.
ب- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة.
ج- التحكم في تقنيات الطاقة والمحروقات من أجل الحد من الاحتباس الحراري.
د- الحد من انبعاث الغازات.
هـ- الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون.

ثانيا - الإطار التحليلي للتنمية المستدامة

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعروف بقمة الأرض، الذي عقد في ريوديجانيرو في عام 1992، اعترف بأهمية مؤشرات التنمية المستدامة لتقييم أوضاع مختلفة المناطق. فجدول أعمال القرن 21 يخصص فصلا لهذا الموضوع في القسم الخاص بوسائل التنفيذ، وعلى الخصوص الفصل 40 المعنون: "المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار"، الذي يدعو إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة "لتوفير أسس راسخة لصنع القرار على جميع المستويات وللمساهمة في استدامة ذاتية التنظيم للنظم البيئية والإنمائية". حيث نشأت عن قمة الأرض لجنة التنمية المستدامة، التي نشرت في عام 1996 كتابا بعنوان" indicators of sustainable development framework and methodologies " ويتضمن هذا المنشور قائمة بنحو 130 مؤشرا مصنفة في أربع فئات رئيسة: اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المؤشرات المتعلقة بهذه الفئات الأربع كلها للتوصل إلى صورة أوسع وأشمل للتنمية المستدامة. ويقترح أن تختار البلدان اعتبارا من مجموعة المؤشرات هذه قائمة من المؤشرات التي تتلاءم مع أولوياتها ومع القضايا الملحة التي تواجهها والأهداف التي تتوخاها. وقد اعتمد إطار تحليلي تم في سياقه تصنيف المؤشرات إلى ثلاثة أنواع رئيسة:

أ- مؤشرات القوة الدافعة، وهي تصف الأنشطة والعمليات والأنماط.
ب- مؤشرات الحالة، وهي تقدم لمحة عن الحالة الراهنة.
ج- مؤشرات الاستجابة، وهي تلخص التدابير المتخذة.

إن اعتماد إطار القوة الدافعة- الحالة- الاستجابة يشكل طريقة للتصنيف ولا يسمح بهيمنة العلاقات والروابط السببية بين المؤشرات ضمن الإطار. وقد أدركت لجنة التنمية المستدامة أنه من غير الواقعي الاختيار بين 130 مؤشرا وخفضت عددها مؤخرا إلى 59 مؤشرا، يمكن للبلدان أن تختار منها مجموعة مناسبة من المؤشرات

الأساسية.

- قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة حسب لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة 2000 (8).

المؤشرات الاقتصادية:

1- نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، 2- حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي، 3- ميزان التجارة للسلع والخدمات، 4- الدين نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي. 5- مجموع المساعدات الإنمائية، 6- كثافة استخدام المواد، نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، 7- نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة، 8- كثافة استخدام الطاقة، 9- توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة، 10- توليد النفايات الخطرة، 11- توليد النفايات المشعة. 12- إعادة تدوير واستخدام النفايات، 13- المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا.

المؤشرات المؤسسية:

1- تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة، 2-عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة، 3-خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة، 4-الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 5-الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية (9).

المؤشرات الاجتماعية:

1- النسبة المئوية للسكان الذين دون خط الفقر،2- تفاوت الدخول،3-معدل البطالة،4- نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل،5- نسبة الأطفال دون سن ال15 الذين خارج بيوتهم،6- الحالة الغذائية للأطفال،7- حالات الوفيات، 8- معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن5 سنوات،9- متوسط العمر المتوقع عند الولادة، 10- نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري، 11-نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة،12- النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية، 13- التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية، 14- معدل انتشار وسائل منع الحمل، 15- نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية،16- معدل الإلمام للقراءة والكتابة بين البالغين،17- نصيب الفرد من مساحة البيت،18- عدد الوفيات المبلغ عنها لكل 1000 نسمة. 19-معدل النمو السكاني، 20- سكان المستوطنات الحضرية المنظمة وغير المنظمة.

المؤشرات البيئية

1- انبعاث غازات الدفيئة، 2-استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، 3-تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية، 4-مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة، 5-استخدام الأسمدة، 6-استخدام المبيدات الحشرية، 7-مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي، 8-كثافة قطع الأشجار، 9-الأراضي المصابة بالتصحر، 10-مساحة المستوطنات الحضرية، 11-تركز الطحالب في المياه الساحلية، 12-مجموع السكان في المناطق الساحلية، 13-

المحصول النوعي من السمك. 14-مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة. 15-الطلب البيولوجي والكيميائي على الأوكسجين في الكتل المائية، 16،15-تركز البكتريا القولونية الغائطية في المياه العذبة، 17-مساحة بعض النظم الايكولوجية الرئيسية. 18-المساحة المحمية كنسبة من المساحة الإجمالية، 19-انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية (10).

ثالثا - تقييم وضع التنمية المستدامة في الدول العربية

لتقييم وضع التنمية المستدامة في الدول العربية نعمد في البداية إلى إلقاء نظرة عامة حول تقارير التنمية الإنسانية والبشرية الصادرة في هذا الصدد:

التقرير الأول

أثبت تقرير الأمم المتحدة 2002 للتنمية الإنسانية العربية الذي أعد من طرف الصندوق العربي الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الدول العربية وجدت في آخر قائمة الدول من النواحي العلمية وزيادة الأمية ونقص البحوث العلمية ونقص في الخدمات الصحية وجميع مظاهر التنمية وأبعادها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ويرجع التقرير أسباب التخلف في البلدان العربية إلى العوامل التالية:

1. الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والذي أدى استنزاف الموارد البشرية والمادية.
2. القصور في الحريات العامة يضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الإنسانية ونقص المعرفة والقدرات الإنسانية.
3. ارتفاع تكاليف نظم الصحة والتعليم.
4. نقص في البيانات والمعلومات الإحصائية (11).

وأيا كانت النتائج، فإن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 يسلط الضوء على بعض المشكلات التي ينبغي أن تأخذ الأولوية وينبه إلى بعض القضايا الملحة، ويثير الكثير من التساؤلات حول مستقبل الدول العربية في عالم أصبح التغير فيه أكثر تسارعا والتنافس أكثر حدة والتحديات أكثر خطورة (12).

التقرير الثاني

تناول التقرير الثاني الذي صدر عام 2003 بعنوان (بناء مجتمع المعرفة) قضية نقص المعرفة في العالم العربي ومناقشة مواضيع معرفية حساسة مثل العلاقة الرابطة بين الدين والتعليم الحديث (13). وقدم تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني تحليلا دقيقا لمتطلبات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية في ظل ما يسمى باقتصاديات المعرفة.

اعتمد التقرير في تحليلاته تلك على ما طرحته نظريات النمو الاقتصادي الحديثة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات. تستند تلك النظريات في نتائجها على دراسات تطبيقية لقياس أثر رأس المال البشري على معدل النمو في الأجل الطويل. فهذه

المدرسة ترى أن زيادة الإنتاجية تمثل عنصرا داخليا وليس خارجيا في عملية النمو ولها علاقة بسلوك الأفراد المسؤولين عن تراكم المعرفة والعناصر المنتجة الأخرى مثل تراكم رأس المال المادي والتوسع في قوى العمل والتقدم التكنولوجي. وفي نفس سياق نظريات النمو الاقتصادي الحديثة، جاء تقرير التنمية الإنسانية العربية ليؤكد على الأهمية المحورية للمعرفة في عملية النمو الاقتصادي وتوليد العمالة وتعزيز التنافسية. فاقتصاد المعرفة، كما يراه التقرير، يتطلب قيام نسق للابتكار يقوم على الإدارة ذات الكفاءة العالية لنقل التقنية واستيعابها في المجتمع وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدي إلى توليد تقانات جديدة، وهو ما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية الإنسانية معاً. وفي هذا الإطار فإن التقرير يرى أن الابتكار يمثل القاطرة الأساسية كما يمثل القاعدة الأساسية للمنافسة في الأسواق العالمية. فالابتكار هنا يعرف على أنه القدرة على توظيف رأس المال المعرفي في إنتاج التقانة وتوظيفها في عملية النمو الاقتصادي.

التقرير الثالث

صدر في عام 2004 بعنوان "نحو الحرية في العالم العربي" وكان يناقش، نظم الحكم وأشكال استغلال السلطة، فضلاً عن الأبعاد القانونية والمؤسساتية والدينية للإصلاح السياسي. بين التقرير أن أزمة التنمية في الوطن العربي أضحت من الجسامة والتعقيد وتشابك الجوانب، بحيث أصبح أي إصلاح حق لإحدى النواحي المطلوبة لبناء نهضة إنسانية في المنطقة يستلزم أن يمتد إلى جنبات المجتمعات العربية كافة. فلم يعد الإصلاح الجزئي كافيا مهما تعددت مجالاته، بل وربما لم يعد ممكنا من الأساس بسبب احتياج الإصلاح الجزئي الفعّال لبيئة مجتمعية حاضنة ومن ثم، فإن الإصلاح المجتمعي الشامل في البلدان العربية لم يعد يحتمل الإبطاء أو التباطؤ حرصا على مصالح راهنة مهما كان نوعها. ذلك أن القيد السياسي على التنمية الإنسانية في البلدان العربية هو الأكثر وطأة والأبعد إعاقة لفرص النهضة فيها. كما تعرض التقرير لمظاهر الفساد في هذه البلدان وعلى رأسها تلقي المسؤولين عمولات طائلة عن العقود التي تبرمها الشركات الأجنبية والمحلية مع الدولة، بما في ذلك صفقات التسليح (14).

التقرير الرابع كان التقرير الرابع عام 2005 بعنوان "نحو نهوض المرأة في العالم العربي" حيث تناول قضية عدم المساواة الاجتماعية بين الجنسين كعائق أمام التنمية الإنسانية في العالم العربي (15).

يمكن تقييم التنمية المستدامة من جوانبها المختلفة في الدول العربية من خلال:

I- تقييم الجانب الاقتصادي

تتجلّى المشاكل العامة للاقتصاديات العربية في :

1- الاعتماد الشديد على عائدات النفط: على الرغم من انخفاض عائدات النفط خلال عقد الثمانينات، يمثل استمرار الاعتماد الشديد المباشر وغير المباشر عليها أحد أعراض الفشل الاقتصادي. ولا يزال هذا الاعتماد الكبير يعرض البلدان العربية لتقلبات واسعة في السوق العالمية للنفط، من جراء التأرجح الحاد في أسعار النفط. حيث زادت

حصته في الناتج من 38.5 % عام 2005 إلى 40.0 % عام 2006، وذلك رغم تباطؤ معدل نمو القيمة المضافة لهذا القطاع خلال نفس الفترة (16).

2- أوجه التباين في الدخل: ساهمت أوجه التباين في الدخل بين البلدان العربية وداخلها في تقويض الجهود المبذولة للإصلاح والتنمية. وإعاقة أوجه التباين تلك للتكامل الإقليمي وكانت سببا في عدد من المشاكل الاقتصادية الأخرى الخطيرة. حيث كان نصيب الفرد في الناتج الإجمالي في دولة الإمارات كأغنى اقتصاد في المنطقة 19758 دولار سنة 1998 وكانت الأرقام على الطرف الأقصى الآخر، 306 دولار (17). ومن ثم فان الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذت في الاتساع حيث بلغ نصيب الفرد في الناتج الإجمالي في دولة قطر كأغنى اقتصاد في المنطقة 62905 دولار سنة 2006 وكانت الأرقام على الطرف الأقصى الآخر، 888 دولار في موريتانيا. كما يبرز التباين الواضح في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي، حيث يتراوح متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في اليوم بين 64 دولار في الإمارات، و 1.5 دولار في موريتانيا (18).

3- الاعتماد الشديد على مصادر خارجية لتمويل الاستثمار: تعتبر بعض الدول العربية من الجهات المتلقية لأعلى نصيب للفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم، وعلى سبيل المثال بلغ نصيب اليمن في عام 1998 من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس العام حصلت مصر على 1471 مليون دولار، والأردن على 277 مليون دولار، كما أن ديونها الخارجية مرتفعة في أغلبها، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لازال منخفضا بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

4- ارتفاع الإنفاق العسكري: على الرغم من انخفاض الإنفاق العسكري في السنوات الأخيرة في بعضها إلا أنه مازال مرتفعا في المنطقة ككل.

5- نمو منخفض وغير ثابت في الناتج المحلي الإجمالي: خلال عقدي السبعينات والثمانينات واجهت البلدان العربية تقلبات حادة في معدلات النمو الاقتصادي، فبعد تحقيق معدلات نمو عالية في النصف الثاني من عقد السبعينات بسبب الطفرة النفطية وارتفاع أسعار النفط واستفاد منها كل من الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة في المنطقة، فإن معظم الأقطار العربية عانت من انخفاض حاد في مستويات الدخول وتدني معدلات النمو في عقد الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع نمو الاقتصاد العالمي (19).

6- ارتفاع الاستهلاك في القطاع العام: إن القطاع الحكومي لازال إلى اليوم يحتل مركزا محوريا في آليات النمو في الدول العربية، وهذا القطاع لا يعتمد سياسات ترشيد الاستهلاك.

7- ركود الصادرات وارتفاع الواردات: خاصة بالنسبة للصادرات خارج المحروقات.

8- رفع محدود للكفاءة التكنولوجيا: باستثناء بعض القطاعات، لم يكن هناك نهوض كبير بالتكنولوجيا في المنطقة، وأوضح مثال على ضعف المنطقة في هذا الصدد هو قطاع الالكترونيات، وتمثل الجمهورية السورية نموذجا للحالة، فقد بدأ إنتاج الأجهزة الالكترونية فيها منذ أكثر من 30 عاما، في نفس الوقت الذي بدأ فيه هذا الإنتاج في إسرائيل، بتجميع أجهزة التلفزيون. وفي ذلك الحين كانت أنشطة البلدين في هذا المجال متشابهة وعلى مستوى تكنولوجي متقارب. وبحلول التسعينات انطلق قطاع الالكترونيات الإسرائيلي ليصبح منافسا بدرجة عالية وصناعة رائدة، في حين ظل نظيره السوري كما كان عليه في السبعينات حيث أصبح عتيقا وعديم الفائدة. وخلال منتصف التسعينات تم تجديد إنتاج أجهزة التلفزيون في سوريا وتم إدخال تكنولوجيا جديدة، لكن حتى هذا التغيير كان محدودا، فيما تقدمت حاليا صناعة الالكترونيات الإسرائيلية إلى مكان الصدارة في العالم في بعض المجالات، بمعداتها رفيعة التقنية لتصبح أحد البنود الرئيسية للصادرات.

9- اختراق بطيء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيا المتقدمة: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الأخرى ليست منتشرة على نطاق واسع في المنطقة حيث كانت كل من عمان والأردن وتونس ومصر والجزائر والمغرب وسوريا وحتّى فترة 2005 من بين البلدان التي كان فيها معدل نصيب الفرد من الحواسيب الشخصية أقل بكثير من المعدل العالمي. وتحظى لبنان وبعض دول مجلس التعاون بنسب عالية، ولكن بالنسبة للأخيرة بوجه خاص، يرجع ذلك جزئيا إلى وجود كثير من الأجانب.

10- مشاكل هيكلية في التصنيع: لا تزال الصناعة التحويلية في البلدان العربية تعاني من المشاكل المزمنة، والتي تسهم في نقص تطورها. منها:

أ- انخفاض مستويات البحث والتطوير:

لا يزال الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي منخفضا جدا في العالم العربي. تنفق البلدان العربية على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أقل من **1%** من موازناتها العامة وبالتحديد **0,3%** من الناتج المحلي الخام، ففي الفترة ما بين **1970** و**2005** ارتفع حجم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي قياسا إلى الناتج المحلي الخام من **0,31%** إلى **0,87%** على التوالي، في المقابل أنفقت إسرائيل في نفس الفترة حوالي 2.4% من الناتج القومي الإجمالي على البحث والتطوير. وناتج البحث والتطوير منخفض أيضا في المنطقة رغم ما طرأ عليه من تحسن طفيف. وحتى تلك النتائج الهزيلة لم يتم تسويقها تجاريا، بينما لا يزال عدد قليل من المصانع أساسا مشاريع تسليم مفتاح، مع وجود مدخلات تكنولوجية محلية قليلة، وهذه التكنولوجيا، كما هو الحال في أغلبها تكنولوجيا تقليدية

منخفضة المستوى.

ب- الافتقار إلى عنقوديات قائمة للشركات:

على الرغم من التسليم حاليا بأن عنقوديات الصناعات المترابطة قد تتيح على المدى الطويل الظروف اللازمة للنمو المستدام، لا تزال الهياكل الصناعية للبلدان العربية مجزأة تماما وضعيفة الترابط. وجرت بعض المحاولات الناجحة لإنشاء مدن صناعية كبيرة على سبيل المثال: ينبع والجبيل في المملكة العربية السعودية. وفي الوقت نفسه على الرغم من بذل محاولات لتطبيق منهجيات العنقوديات في تقييم أداء قطاعات مختلفة تشمل عناصر تصنيعية هامة في بلدان مثل الأردن ولبنان، فإنها لا تزال في مراحلها الأولى، ويجري حاليا وضع توصيات عملية لاستحداث نماذج عنقودية في هذه الاقتصادات.

ج- نقص عدد شركات التصنيع الكبيرة التي لديها قاعدة داخلية في المنطقة:

يمكن القول عموما بأن الشركات الأصغر تقوم بالبحث والتطوير بشكل أقل، وهي هشة بدرجة لا تستطيع معها التنافس في أسواق العالم التي تسيطر عليها العولمة، لكن الشركات الأكبر حجما في البلدان العربية ليست شركات تصنيع بالمعنى المعروف. فالشركات الكبيرة جدا في المنطقة هي أساسا في مجال الصيرفة وقطاعات الخدمات الأخرى. ففي بدايات الألفية الحالية، كانت الشركات الصناعية تمثل 30% من مجموع الشركات الكبرى البالغ عددها 500 المطروح أسهمها في أسواق الأوراق المالية، لكنها تمثل أقل من 19% من القيمة السوقية الكلية. والشركات الصناعية الست المصنفة من بين شركات القمة العشر من حيث النمو في سوق الرسملة السوقية في الدول العربية تعد أمرا مشجعا، لكن حتى أكبر هذه الشركات صغيرة جدا بالمقاييس الدولية.

د- التعليم ومشاكل التدريب:

على الرغم من أن معظم البلدان العربية تخصص حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم والتدريب، فإن هذه الحصة لا تزال غير كافية تماما لتلبية احتياجات قطاع التصنيع الحديث. وأولئك الذين انهوا التدريب المهني ليسوا في أغلب الأحيان مؤهلين تماما لتلبية اشتراطات المعرفة والمهارة اللازمة للصناعة الحديثة. ويمكن القول بأن برامج التدريب الموجهة إلى العرض بدلا من الطلب لا تتطابق مع احتياجات العمل الفعلية في مجال التصنيع. وفي الوقت نفسه، ليس هناك تقريبا نظم موثقة للاعتراف بالمعرفة والمهارات وأوجه الكفاءة على الرغم من أن البحرين وعمان بدأتا مؤخرا الأخذ بمنهج المؤهلات المهنية الوطنية.

حيث يقول باحث عربي متخصص في قضايا العلم والتكنولوجيا، عن العجز العربي في توطين التكنولوجيا الصناعية:" ما يؤسف له أن هذا التوسع الكمي في النظام التعليمي لم يترافق مع تقدم نوعي. فالمقاييس الرقمية للإنتاج العلمي والثقافي مروعة: إن إنتاج مراكز البحث العربية لا يكاد يبلغ 2% من إنتاج ما يماثله من علماء في إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

هذه النسبة لم تتغير في العشرين عاما الماضية. وفكرة أننا نعيش في عالم يشهد تغييرات تقنية سريعة، ليست بعد عاملا في سياسة التعليم العربي. وبالتالي، فإن خريجينا لم يتسلحوا بما يواجهون به تحديات الحاضر والمستقبل". ويذهب هذا الباحث في التنبيه إلى خطورة الوضع القائم في الوطن العربي في الأمور العلمية والصناعية، إلى القول :" بدون الاستعمال الكثيف للتقانة يكون من المستحيل الدفاع أيضا عن الهوية وأسلوب الحياة". وفي هذا الخصوص، يشير بول كيندي إلى أن" التربية بمعناها الأوسع تعني أكثر من إعادة صياغة تقنية القوى البشرية العاملة أو بروز فئات المهنيين أو تشجيع ثقافة التصنيع في المدارس والكليات للحفاظ على القاعدة الإنتاجية. فالتربية تتضمن فهما عميقا لأسباب تغيير عالمنا ولكيفية شعور الشعوب والثقافات الأخرى بالنسبة إلى هذا التغيير، ولما لدينا جميعا من أمور مشتركة، أو كذلك لما يفرق بيننا في مجالات الثقافة والطبقات الاجتماعية والأمم". ويركز العالم الأمريكي هنا على قضية تعليم المرأة تعليما كاملا، على قدم المساواة مع الرجل، كعنصر في تخطي الأزمة في العالم الثالث (20).

هـ- نقص التمويل اللازم للتكنولوجيا وللشركات الموجهة نحو التصدير:

على الرغم من قيام مصر والأردن ببذل محاولات في السنوات الأخيرة لدعم تمويل التكنولوجيا والشركات الموجهة نحو التصدير، فإن الغالبية العظمى من الشركات لا تتوافر لديها فرص كبيرة للحصول على التمويل من المؤسسات المالية التقليدية أو من الأسواق المالية المحلية.

و- نشاط تصنيعي متواضع في معظم البلدان العربية:

لا تزال المنطقة تعتمد بشدة على إنتاج المواد الأولية، وبقي التصنيع محدودا، ولو أنه آخذ في النمو ببطء. أما نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان العربية في الأعوام 1992، 1995، 1998، فقد بلغت 10.2% و10.5% و11.3% على التوالي. وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، فإن هذه النسبة بلغت 15.1% في عام 2006.

ز- تصنيع منخفض القيمة المضافة:

لا تزال القيمة المضافة للتصنيع للعامل الواحد في المنطقة أدنى من المتوسط في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. فعلى سبيل المثال بلغ متوسط القيمة المضافة السنوية للتصنيع للعامل الواحد في الفترة 1995-1999 نحو 12300 و11009 دولار في الأردن وبين 6003 و9001 دولار في المغرب، نجد أنه في نفس الفترة كان متوسط القيمة المضافة السنوية للتصنيع للعامل في برليفيا أفقر بلدان أمريكا الجنوبية من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وفي الشيلي 26003 و33000 دولار على التوالي (21).

II - تقييم الجانب الاجتماعي:

تطور أداء الدول العربية حسب المؤشرات الأساسية المرتبطة بتنمية الموارد البشرية.

1- مؤشرات الفقر في الدول العربية:

تقدر نسبة الذين يعيشون تحت مستوى دولار أمريكي واحد للفرد في اليوم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحوالي 2.4 في المائة من السكان في عام 2002، وهي تعتبر أدنى نسب للفقر بين مختلف مناطق العالم، وسجلت معدلات الفقر في المنطقة بين عامي 1990 و 2002، استقرارا نسبيا باعتبار خط الفقر دولار واحد للفرد باليوم، وتراجعا طفيفًا باعتبار خط الفقر دولارين للفرد باليوم. ويعزى تدني معدلات الفقر في الدول العربية إلى القيم العربية الإسلامية التي تقوم على التعاون والتكافل الاجتماعي، وإلى عاملين اقتصاديين هامين هما تحويلات العاملين بالخارج والتوظيف الحكومي، واللذان ساهما في التخفيف من وطأة أثر تقلبات الأداء الاقتصادي على الطبقات الفقيرة في المجتمع وإلى ارتفاع مستوى الدخل في دول الخليجي (22).

2- الدخل: زيادة الدخل الحقيقي للفرد في الدول العربية إلى 6716 دولار مقابل 5282 دولار بالنسبة للدول النامية، و9543 دولار لعام 2005 حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2008/2007. كما اعتبرت خمس دول عربية ذات دخل فردي عال (أكبر من 10.726 دولار) وهي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت. واثنتا عشرة دولة ضمن الدول متوسطة الدخل الفردي وهي الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، جيبوتي، لبنان، مصر، المغرب، الجماهيرية الليبية، وعمان. وخمس دول ضمن الدول منخفضة الدخل وهي: جزر القمر، السودان، الصومال، موريتانيا، واليمن.

3- التعليم: يشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2008/2007 أن الأمية في الوطن العربي لا تزال أكثر شيوعا وانتشارا بالرغم من الجهود المبذولة والتقدم الملحوظ، مازالت نسبها مرتفعة خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية (تصل إلى حوالي 50% سنة 2005 في المغرب و40% في السودان لنفس السنة)، وتقدر نسبة محو الأمية (الملمين بالقراءة والكتابة) في الدول العربية للبالغين 15 سنة فما فوق 70.3% (23) عام 2005 مقابل 76.7% بالنسبة للدول النامية و78.6% بالنسبة للعالم. يبلغ المتوسط العام العربي لمعدل الأمية نحو 30.1 % من السكان البالغين 15 سنة فأعلى و14.7من الشباب (15- 24) سنة في عام 2004، مقابل 21.1 و 12.6 % على التوالي للسكان البالغين والشباب في الدول النامية. وقد كانت تتراجع بنحو نقطة مئوية سنوياً على مدى العشر سنوات الماضية، مما يشير إلى أن الدول العربية قد تحتاج إلى نحو ثلاثة عقود للقضاء على الأمية إذا استمرت سرعة التقدم على ما هي عليه. ويعتبر المتوسط العربي لفجوة النوع الاجتماعي في القرائية هو الأكبر بين الأقاليم الرئيسية في العالم، ذلك على الرغم من تقلصه في جميع الدول العربية. حيث يعتبر

الفقر الذي تعاني منه بعض الدول العربية أحد الأسباب الرئيسية وراء انخفاض مستوى التعليم وضعف معدلات القيد خاصة بين الإناث، ويلاحظ أن الأسر الفقيرة، ولاعتبارات انخفاض الدخل ومحدودية قدرتها على تحمل تكاليف التعليم، قد تميل إلى التضحية بتعليم البنات وتفضيل تعليم البنين (24).

4- الصحة: نوه التقرير إلى تقدم ملحوظ على مستوى الأوضاع الصحية في الدول العربية حيث بلغ معدل توقع الحياة 67.5 (25) سنة لعام2005 مقابل 66.1 سنة في الدول النامية و68.1 سنة في العالم لنفس العام. كما قطع معظم الدول العربية شوطا كبيرا في القضاء على الأمراض السارية أهمها: مرض السل الرئوي والملاريا بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في القضاء على مرض شلل الأطفال (26).
وفيات الأطفال: انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية، والذي يدل على ارتفاع مستوى الرعاية الصحية التي تقدم للأطفال الرضع في الشهور الأولى لولادتهم، حيث وصل المعدل العربي إلى نحو 46 حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام 2004، مقارنة بنحو 129 حالة وفاة عام . 1970 ويعتبر هذا المعدل أفضل من مثيله في كل من الدول النامية والعالم عام 2004 والبالغان نحو 58 و 53 حالة وفاة على التوالي (27).

5- البطالة: أوضح تقرير البنك الدولي للعام 2007: أن المنطقة تمر بفترة تتسم بمعدلات النمو الاقتصادي العالية. وبالتوازي مع ذلك ازدادت معدلات خلق فرص العمل الجديدة وهبطت معدلات البطالة، على الرغم من التوسع السريع الذي تشهده القوى العاملة. وهو الأسرع على صعيد العالم حيث بلغ 3.4 للفترة 1995-2005، ويرجع ذلك إلى كون الشباب يمثلون نسبة تتعدى نصف هذه المجتمعات، وأن معدل النمو الديموغرافي كان أكبر من معدل النمو الاقتصادي خلال العقدين الماضيين (28).
يمثل القطاع الخاص المصدر الرئيس لفرص العمل الجديدة مع ازدياد نسبة استثماراته المحلية والأجنبية. حيث انخفض معدل البطالة في الفترة بين سنة 2000 و2005 من 14.3% إلى 10.8% من القوى العاملة.

كما أوضح تقرير البنك الدولي للعام 2007 أن نسبة العاملين فعلا إلى من هم في سن العمل من السكان 47% فقط وهي أدنى نسبة على المستوى العالمي، وأن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من أدنى المستويات في العالم، حيث قدر متوسط حصة الإناث من إجمالي القوى العاملة ب: 30.3 % في عام 2005، وهو الأدنى بين الأقاليم الرئيسية في العالم، وأن فجوة النوع الاجتماعي في المشاركة في سوق العمل الأعلى في العالم وتبلغ 4إناث لكل 10ذكور (29).

كما يرجع التقرير العديد من تحديات التنمية في هذه المنطقة إلى نقائص كبيرة في نظام الحكم وغالبا ما تقوم جهود التغلب على تلك النقائص على إصلاح نظام الإدارة العامة. وذلك لتحسين كفاءة تقديم خدمات عالية الجودة، وأيضا تحقيق وفورات في المالية العامة. ولكن قامت عدة دول بتخطي ذلك واتخذت خطوات هامة تؤدي إلى:

انفتاح سياسي، وتسهيل زيادة المساءلة العامة، وتدعيم التضمينية في عملية صنع السياسات العامة (30).

6- الأداء العام للدول العربية: صنف تقرير التنمية البشرية لسنة 2008/2007 الدول العربية كما يلي (31):

أ- تصنف سبع دول كدول ذات تنمية بشرية مرتفعة وهي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجماهيرية الليبية، المملكة العربية السعودية، عمان، قطر، الكويت.

ب- وتصف ثلاثة عشرة دولة عربية ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية وهي: فلسطين، الأردن، تونس، الجزائر، جزر القمر، سوريا، جيبوتي، السودان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن.

ج- واعتبرت الصومال ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية.

III- تقييم الجانب البيئي

1- المشاكل البيئية في المنطقة العربية:

يعاني العالم العربي من شح شديد في المياه، ومما يفاقم من حالات نقص المياه الفعلي مشاكل جودة المياه الناتجة عن إلقاء الملوثات في الأنهار والجداول والمواد الكيميائية الزراعية المتسربة مع مياه الصرف. كما يعاني (العالم العربي) من شح الأراضي الصالحة للزراعة يزيد من تفاقمه التدهور البيئي والتصحر، حيث كان متوسط الأراضي المزروعة لكل فرد في البلدان العربية 0.24 هكتار سنة 1998، مقابل 0.4 هكتار لكل فرد سنة 1970 (32). حيث أشار تقرير التنمية البشريّة للعام 2006 بأنّه في غياب تغيير جذري لهذا المسار، ستبقى المنطقة العربيّة متأخرة بسبعٍ وعشرين سنة عن تحقيق الأهداف الإنمائيّة العالميّة للألفيّة الخاصة بالمياه والصرفٍ الصحّي. وسوف يزيد التغير المناخي من سوء هذه الحالة حيث أشار تقرير التنمية البشريّة لعام 2008/2007 بأنّ الدول العربيّة هي أكثر دول المنطقة والعالم تأثراً بالتغيّرات المناخيّة وتتراوح التوقعات المرتقبة ما بين تنامي معدلات الجفاف وتدهور التربة والتصحّر.

بالإضافة إلى النزاعات بين الدول العربية والدول المجاورة لها حول التقاسم المشترك لمياه الأنهار، والحروب التي عانت منها المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين، أدت أيضا إلى تدهور الأوضاع البيئية في الدول العربية.

أما في جانب السياسات فقد تبنى العديد من الدول العربية سياسات لتسعير منتجات الطاقة وتوفير المياه لأغراض الصناعة والزراعة لا تتسق وسياسات ترشيد الاستهلاك. ولقد قام البنك الدولي بإعداد دراسات ميدانية في عدد من الدول العربية وتم تقدير الكلفة الاقتصادية للضرر البيئي (التدهور النسبي في نوعية وتلوث المياه والهواء والمناطق الساحلية والمخلفات والتربة والغابات وتأثيراتها على البيئة). فعلى سبيل

المثال: قدرت الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي في عام 2000 في المغرب بحوالي 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وتراوحت في تونس والجزائر ولبنان والأردن وسوريا ومصر بين 2.7% و5.4% من الناتج المحلي الإجمالي (33).

إن غياب مشاريع جدية لإدارة الثروات المشتركة في المنطقة العربية يعرضها لمشاكل بيئية جسيمة، خاصة التلوث عبر الحدود. كما أن الحالة تتفاقم بسبب عدم وجود مصادر موثوقة عن نوع وعدد الثروات المشتركة مما يجعل إدارة هذه الثروات عملية صعبة جدا. ومن أهم أسباب ونتائج التلوث عبر الحدود في المنطقة هي:

أ- تفريغ النفايات المنزلية والصناعية والمياه المبتلة غير المكررة أو المعالجة في الأنهر. والتي تتوزع على البلدان التي تمر فيها الأنهر وتلوثها بسبب حركة المياه.

ب- الضخ العشوائي للمياه الجوفية وسوء استعمالها يؤدي إلى نقص في الكمية المخزنة، جفاف الثروة الجوفية وتسرب مياه البحر المالحة.

ج- التخلص العشوائي من النفايات الصلبة، وبغياب خطة بيئية جدية يؤدي إلى تلوث المياه السطحية والجوفية للتربة، خاصة إذا كانت النفايات ترمى على حدود البلدان.

د-كثرة الانبعاثات الصناعية الملوثة للهواء في غياب معايير ومقاييس بيئية صريحة عرضت المنطقة لتلوث هوائي حاد.

إن مشاكل التلوث عبر الحدود ليست مقتصرة على بلدان المنطقة فحسب بل بكافة البلدان، إلا أن هذه الأخيرة حاولت ونجحت في محاربة التلوث عبر الحدود من خلال إقامة المؤتمرات والدراسات لتحديد الثروات المشتركة ومشاكلها للحد من نتائجها. فبالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي مثلا وضعت أسس بيئية، كما أنها أقامت مؤتمرات وعملت بتوصياتها لمكافحة ظاهرة التلوث عبر الحدود (34). كما يبين تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 أن ترابط نظم البيئة العربية وما يجري في طرفيها (الموارد والملوثات) يفرض على الدول العربية أن تتعاون في رعايتها. وأن التفرق في البحوث والدراسات البيئية أدى إلى إضعاف البحث في مجالات هامة تتصل بحماية البيئة في البلدان العربية لاسيما في مجال تحلية المياه واستخدام الطاقة الشمسية. وأن إنشاء كيانات جديدة ليس بالضرورة هو أفضل الطرق لتعزيز الجهود العلمية العربية المشتركة، ولكن ينصح بتقسيم المهام وتبادل الخبرات والمعلومات.

إن مشاكل البيئة التي تواجهها الدول العربية اليوم هي وليدة تراكمات لسنوات سابقة، حيث أنه في مرحلة من المراحل لم تكن هناك سياسات لحماية البيئة، وبالرغم من تعدد القوانين والقرارات إلا أنها تجد صعوبة في تنفيذها نتيجة اعتقاد خاطئ وهو أن برامج البيئة قد تعوق تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، وأن تكاليف تمويل برامج حماية البيئة أولى بها أن تنفق في برامج التنمية الاقتصادية. ونرى أن تلك التشريعات تفقد صفة الإلزام، ولذلك فلم يتم الالتزام بها مما أدى إلى تفاقم مشاكل التلوث البيئي،

والذي يؤدي علاجه الآن إلى تكاليف تفوق ما كان يمكن أن ينفق في البداية لو تم الالتزام بتلك التشريعات لحماية البيئة ومنع حدوثه (35).

2- إدارة التنمية البيئية في المنطقة العربية:

رغم ما ذكر سلفا فقد شهدت العقود الثلاثة الماضية طفرة كبيرة وواضحة في الالتزام البيئي للدول العربية. ويتضح هذا جليا في صياغة استراتيجيات وخطط عمل بيئية وطنية وفي المصادقة على اتفاقيات بيئية ثنائية وإقليمية وأيضا من خلال تفعيل عدد كبير من القوانين والأنظمة لدعم السياسات والتوجيهات البيئية. وعلى الرغم من التحسينات في الإدارة الرشيدة للبيئة في المنطقة العربية، فإننا نلاحظ في معظم الحالات أنه ما زالت هناك فجوة كبيرة تتعلق بقدرة الأطر المؤسسية الجديدة على أن تدير عمليات التنمية المستدامة بفاعلية. ويعتبر هذا النقص في الشرعية المؤسسية التحدي الرئيس لإدارة تنمية مستدامة فعلية.

أ- الإطار المفاهيمي:

شهد الفكر البيئي في المنطقة العربية تحولا كبيرا عبر العقود الثلاثة الماضية، مواكبا في ذلك التوجه العالمي الجديد للأهداف والمفاهيم البيئية من منظور كان يرتكز أساسا على مبادئ الصحة العامة والإدارة البيئية، إلى رؤية جديدة تسعى إلى تنمية مستدامة متكاملة وبوجه عام يمكن تقسيم هذا التحول للإطار المفاهيمي في البلدان العربية إلى ثلاث مراحل:

1. 1920-1960: دعم هندسة الإصحاح والصحة العامة.
2. 1970-1980: التحول من الصحة العامة إلى الإدارة البيئية.
3. 1980-حتى الوقت الحالي: التحرك التدريجي من مفهوم الإدارة البيئية إلى التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي.

إلا أنه ما زال هناك عدد من التحديات والقيود في المنطقة العربية. والتحدي الأول يتمثل في صياغة تعريف وفهم مشترك للتنمية المستدامة في المنطقة العربية. والتحدي الثاني هو الحاجة إلى قاعدة خطط وبرامج سياسية واضحة ومختصرة تحدد أهداف وأولويات العمل.

والتحدي الثالث يتمثل في وضع نهج متكامل للتنمية المستدامة يلقي الضوء على أهمية مواجهة القضايا الاقتصادية والاجتماعية جنبا إلى جنب مع متطلبات الأولويات البيئية.

ب- الإطار المؤسسي:

أثرت الأطر المفاهيمية البيئية على هياكل المؤسسات المسؤولة عن الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية. وقد أسفرت الأساليب الحديثة في التفكير البيئي عن ظهور ترتيبات مؤسسية جديدة. إلا أنه يمكن القول بأن الإطار المؤسسي الذي نشأ

ما زال عاجزا عن مواجهة القضايا ذات المجالات الواسعة المتعددة القطاعات والتي أصبحت جزءا من خطط التنمية المستدامة محليا وإقليميا. وهذا التراث المؤسسي يمثل في الحقيقة التحدي الرئيس في وجه تحقيق التنمية المستدامة.

وقد اجتازت المؤسسات البيئية في معظم البلدان العربية ثلاث مراحل من إعادة الهيكلة، كل مرحلة منها تمثل استجابة لتغيرات في الإطار المفاهيمي المتعلق بالإدارة البيئية، وهذه المراحل هي:

1. 1960-1980: التحول من البلديات إلى مستوى المسؤولية الوطنية عن شؤون البيئة.
2. 1990: تدعيم الوكالات البيئية وإنشاء المجالس الوطنية للتنمية المستدامة.
3. 2000: ترتيبات مؤسسية لإعادة التفكير بشأن الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة.

أما على المستوى الإقليمي ظهرت مؤسسات حديثة عبر العقود الثلاثة الأخيرة. من بينها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في المنطقة. وخلال فترة التسعينات تم إنشاء كيانين معنيين بالبيئة والتنمية أحدهما غير حكومي وهو "مركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوروبا" CEDARE، وقد أنشئت لتكون وعاءا للتفكير، والآخر حكومي وهو" اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية" JCEDAR والتي أنشئت تحت رعاية جامعة الدول العربية وهي بمثابة لجنة استشارية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وتعمل معها مؤسسات إقليمية كجهات استشارية كالاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP.

تواجه المؤسسات البيئية في الدول العربية تحديات مشتركة. ولعل أكثرها وضوحا هو أن تلك المؤسسات لا تتمتع بالقدر الكافي من الثقل السياسي (36).

خاتمة

إن ما يمكن قوله أنه أمام الدول العربية وعلى غرار الدول النامية الكثير لكي تتمكن من تحقيق التنمية بمفهومها المستدام، خاصة فيما يتعلق بالجانب المعرفي وتوطين التكنولوجيا واكتساب ملكة البحث العلمي مما أثر سلبا على التنمية في بعدها البشري من حيث تحقيق الحريات العامة وبناء القدرات الإنسانية، وبالتالي انعكس ذلك على الأبعاد الأخرى الاقتصادية، البيئية، السياسية والثقافية. فالأنماط التنموية التقليدية التي اتبعتها الدول العربية خلقت عادات وتصرفات اقتصادية واجتماعية يصعب التخلي عنها بسرعة، كذلك برامج التعديل الهيكلي المطبقة وإجراءات التحرير الاقتصادي التي وقع عبؤها على الفئات المحدودة الدخل والفقيرة بطريقة حصرية ودون مشاركة الفئات الميسورة.

من جهة أخرى، فإنّ الوعي بمقومات التنمية المستدامة لا يزال محدودا بالرغم من أنه أخذ يتوغل تدريجيا في المجتمع المدني ولدى بعض صانعي القرار، ومن أهم هذه المقومات:

1- إنصاف جميع الفئات الاجتماعية من حيث المساهمة في آليات التنمية من جهة والاستفادة منها في آن واحد.

2- وضع تصورات تنموية جديدة تستلهم من الأدبيات الجديدة للتنمية وعلاقاتها بالقدرة على اكتساب الملكة الصناعية والتكنولوجية والتنظيمية في عالم متميز بتصاعد المنافسة على جميع الأصعدة.

3- تعبئة الموارد البشرية والمادية تعبئة شاملة وعقلانية.

4- تطوير التعليم والاهتمام بالتنمية البشرية.

5- إرساء ركائز الحكم الراشد والمتمثلة في المشاركة في اتخاذ القرارات، والمساءلة والشفافية، حيث تبين مدى قلّة المعلومات الإحصائية المتوفرة في كثير من الأقطار العربية حول عدد كبير من المعطيات الرئيسة الاقتصادية والاجتماعية الطابع، مما يحول دون التمكن من إعطاء رأي صائب ورشيد حول المشاريع والسياسات الجديدة أو تقييم أثر السياسات المتبعة. وهذا النقص في المعلومات هو جزء أساسي من حالة عدم وجود شفافية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية.

6- تقوية البنية القانونية والتنظيمية.

إنّ زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وزيادة الدخل الناتج عنهما، مرتبطان ارتباطا وثيقا بالتقدم في الشؤون المؤسسية والتنظيمية وفعالية أداء القطاع العام والخاص المحلي والأجنبي ومؤسسات المجتمع المدني، بما فيها النقابات المهنية والعمالية وهيئات الأبحاث والقطاع التربوي والصحي.

المراجع

1- إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق"، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة 2003، ص ص14-19.

2- كمال رزيق، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الراشد والديموقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية(الجندول): العدد 25: نوفمبر (نوفمبر) 2005، مجلة إلكترونية. http://www.uluminsania.com/

3- تم الإطلاع على هذه المعلومات على www.Observateur de l'OCDE. بتاريخ 21-4-2008

4- تم الإطلاع على هذه المعلومات على:. www. faculty.ksu.edu.sa بتاريخ 15-5-2008

5- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف،"التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص ص37-39.

6- تم الإطلاع على هذه المعلومات على:. www. faculty.ksu.edu.sa بتاريخ 4-4-2008

7- Geneviève Ferone et Pascal Bello et autres: "Le développement durable", ed d'organisation, Paris ;2002,pp 87-89.

8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج"، الأمم المتحدة 2001، ص ص4-9.

9- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر2006، "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة 2007"، ص ص26-28.
10- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج"، الأمم المتحدة 2001، ص ص4-5.
11- يوسف بن إبراهيم السلوم، "التنمية البشرية في البلدان العربية"، مجلة الأمن والحياة السعودية، العدد 246، 2002، ص .52
12- رشود بن محمد الخريف، "مؤشر التنمية البشرية في المجتمعات العربية"، مجلة الأمن والحياة السعودية، العدد 244، 2002، ص .60
13- تم الإطلاع على هذه المعلومات في الموقع: www.wikepidia. org بتاريخ 3-4-2008.
14- الصندوق العربي الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، ص 129.
15- الصندوق العربي الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005 .
16- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، ص.21
17- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي"، مرجع سابق، ص ص.35
18- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007،مرجع سابق، ص ص19-23.
19- د. مطهر عبد العزيز العباسي، "النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص127.
20- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي"، مرجع سابق، ص ص37-38.
21- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية الإعداد للقرن الحادي والعشرين"، الأمم المتحدة، نيويورك 2002، ص ص3-10.
22- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007،مرجع سابق، ص ص 26-28.
23- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007، الأمم المتحدة، ص ص 217-21.
24- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007،مرجع سابق، ص ص30-34.
25- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007، مرجع سابق.
26- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001/2000.
27- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007،مرجع سابق، ص .35
28- Michel CHATELUS," La situation économique des pays producteurs de pétrole de la péninsule arabique", Revue :Le monde arabe Maghreb Machrek, n°174, op cit, p60.
29- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007،مرجع سابق، ص ص 39-41.
30- تقرير البنك الدولي 2007، "آخر التطورات والآفاق المستقبلية العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، ص ص3-11.
31- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007، مرجع سابق، ص ص 362-363.
32- الصندوق العربي الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، ص 40.

33- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007. مرجع سابق، ص ص8-9.
34- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة"، العدد الثاني، الأمم المتحدة،2003، ص ص 20-21.
35- د: منى قاسم، "التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص.104
36- الاسكوا، "استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص ص 3-5.